

Distr.: General
29 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ للأونكتاد: التجارة الدولية^(١)

موجز تنفيذي

طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الحادية والستين، إلى أمانة الأونكتاد أن تجري تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالتجارة الدولية. وتتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية (شعبة التجارة الدولية).

والبرنامج الفرعي ٣ وثيق الصلة بالجهات صاحبة المصلحة ويلبي احتياجاتها، وقدم إسهامات مادية في تعزيز التفاهم والتحليل والقدرة على رسم السياسات في عدد كبير من البلدان. وللبرنامج الفرعي سجل حافل من الإنجازات والتعاون مع شُعب الأونكتاد الأخرى ومع عدد من الوكالات الدولية والإقليمية. وأسهم كل من الالتزام بتشجيع النمو الاقتصادي عن طريق التجارة، والخبرة التقنية القوية، وشبكة من الخبراء، والقدرة التنظيمية لمجلس التجارة والتنمية بوصفه وكالة تابعة للأمم المتحدة، في تحقيق نتائج رغم الدعم المحدود من خارج الميزانية العادية.

ومع ذلك، توجد تحديات تعترض بيان أوجه التآزر والنتائج الملموسة المستخلصة من المنشورات البحثية والعمل التوافقي الحكومي الدولي. وخلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي ٣ لا يمكنه أن يقدم على نحو فعال ثماره وميزته النسبية ورسائله الأساسية دون وجود استراتيجية اتصالات مناسبة، وإلى أن مؤشرات النتائج غير كافية. ولا غنى عن إطار قوي للنتائج من أجل تتبع الأدلة المتعلقة بآثار محددة على الصعيد الوطني ذات صلة بالتدخلات البرنامجية.

(١) أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يتألف من: السيد س. ف. ديفكار، بمشاركة السيدة خايبي مودي والسيد

خوان كارلوس سانثيز ترويا. وترد المواد الداعمة في الوثيقة TD/B/WP(71)/CRP.2.



وبغية الاستجابة للأهداف الإنمائية المستدامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة أوجه التآزر بين تخصصات متعددة، يوصي التقييم بإنشاء برنامج على مستوى الشعب مزود بمؤشرات مناسبة بشأن تغير اللغة، مع إدراج ما يلي: المنشورات المشتركة؛ وربط الأبعاد الجنسانية والبيئية بعملية رسم السياسة التجارية؛ والنماذج الرائدة في التشجيع المشترك والبرامج المشتركة بين الشعب؛ واستراتيجية متكاملة للاتصالات؛ واستكشاف عملية مساءلة المستخدمين في إطار النتائج.

أولاً- مقدمة ووصف موجز للبرنامج الفرعي ٣ واستراتيجية التقييم

- ١- اتفق مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الحادية والستين، مع استنتاجات هيئته الفرعية، وهي الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، التي تضمنت طلباً إلى أمانة الأونكتاد بإجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٣. ويتمثل هدف التقييم في قياس مدى أهمية وفعالية وكفاءة البرنامج الفرعي ٣ فيما يتعلق باختصاصاته، واقتراح أوجه التحسين المناسبة. وستنظر الفرقة العاملة في نتائج التقييم في دورتها الحادية والسبعين.
- ٢- وبغية إجراء هذا التقييم، عيّن الأونكتاد فريقاً يتألف من استشاري مستقل وممثلين اثنين للدول الأعضاء شاركا بصفتهم الشخصية. ويغطي التقييم ثلاثة برامج عمل مدة كل منها سنتان (٢٠١٠-٢٠١٤) وأُجري التقييم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.
- ٣- ويهدف البرنامج الفرعي ٣ إلى ضمان المشاركة الفعالة والجيدة والمفيدة من جانب جميع البلدان في التجارة الدولية. ويتألف البرنامج من مكونين: المكون الأول يتعلق بالتجارة الدولية؛ والمكون الثاني يتعلق بالسلع. ويقتصر نطاق التقييم على المكون الأول.
- ٤- وتندرج الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تحت المجالات العريضة الأربعة التالية (مع تغييرات طفيفة في النص الخاص بفترات الستين التي هي قيد التقييم، ويُرجى الرجوع في هذا الصدد إلى المرفق ألف، الجدول ألف-١ من الوثيقة (TD/B/WP(71)/CRP.2):
 - (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على فهم الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي وتعزيز قدراتها على الاستفادة من الاندماج فيهما؛
 - (ب) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة وعمليات اتخاذ القرار المتصلة بالتجارة ومعالجة الآثار التجارية والإنمائية للتدابير غير الجمركية؛
 - (ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية لمواجهة التحديات الناشئة عن الأزمات الاقتصادية العالمية؛
 - (د) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع أهداف يعضد بعضها بعضاً في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات، وعلى تنفيذ تلك الأهداف.

ألف - النتائج المتحققة في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

- ٥- تشمل نتائج البرنامج الفرعي ٣ في إطار الأركان الثلاثة ما يلي:
- (أ) خدمة الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية). وتقديم الخدمة الفنية إلى اجتماعات الأونكتاد وهيئات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة ووثائقها التبادلية؛
- (ب) أنشطة موضوعية أخرى مثل المنشورات العادية والأنشطة غير المتكررة (منها الدراسات التحليلية والكتيبات)؛
- (ج) التعاون الدولي. الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية.
- ٦- ويتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ كل من شعبة التجارة الدولية من خلال فروعها الأربعة - فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ وفرع التحليل التجاري؛ وفرع سياسة المنافسة، وحماية المستهلك؛ وفرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة - وقسم التجارة والاعتبارات الجنسانية.

باء - الموارد

- ٧- بلغت الموارد الإنمائية المخصصة للبرنامج الفرعي ٣ لفترة السنتين من ٣٠ إلى ٣٥ مليون دولار خلال فترة التقييم. وكان الدعم المقدم من خارج الميزانية العادية (الجهات المانحة) يمثل ٣٤ في المائة من الموارد الإجمالية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وانخفض إلى أقل من ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول ١.

الجدول ١

البرنامج الفرعي ٣: ميزانيات فترات السنتين
(بآلاف الدولارات)

٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	
٢٣ ٨٣٢,٣	٢٤ ٦٨٩,٢	٢٢ ١٩٦,١	الميزانية العادية: المتصلة بالوظائف
٦٧٥,٠	٥٩١,٠	٥٥٣,٠	الميزانية العادية: غير المتصلة بالوظائف
٢٤ ٥٠٧,٣	٢٥ ٢٨٠,٢	٢٢ ٧٤٩,١	المجموع الفرعي
٥ ٧٨٧,٠	٥ ٧٨٦,٠	١١ ٨٢٠,٠	من خارج الميزانية
٣٠ ٢٩٤,٣	٣١ ٠٦٦,٢	٣٤ ٥٦٩,١	المجموع
٦٧	٧٠	٧١	الوظائف

جيم - تصميم التقييم

٨- يهدف التقييم إلى الوقوف على مدى أهمية البرنامج الفرعي ٣، وفعالته (بما في ذلك تأثيره) وكفاءته، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة على النحو المدرج في الاختصاصات وفي مصفوفة التقييم (المرفق بـاء والمرفق جيم). ويستند التقييم إلى المعايير الخمسة للتقييمات التي تتبعها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، وهي: الأهمية، والتأثير، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة. ويتناول التقييم أيضاً هدفين شاملين، هما: المساواة بين الجنسين/تمكين المرأة، والاقتصاد الأخضر/الاستدامة البيئية. ويتبع التقييم مبادئ التقييم الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية والأمم المتحدة.

٩- وجمع فريق التقييم معلومات عن طريق استعراض موسع للمنشورات؛ وإجراء مقابلات مع موظفي الأونكتاد، والوفود والنظر في المنظمات الدولية الأخرى؛ والبعثات الميدانية إلى إكوادور وبيرو وليسوتو وجنوب أفريقيا؛ وإجراء المقابلات عن طريق الهاتف و/أو برنامج سكايب؛ والدراسات الاستقصائية عن طريق البريد الإلكتروني. وقدم ٢٨٦ شخصاً إسهامات في هذا الصدد.

ثانياً - الخلاصات والتقويمات والاستنتاجات

ألف - الأهمية

١- الاتساق مع ولايات الأونكتاد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

١٠- يتمثل الهدف الرئيسي للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين^(٢). ويسترشد البرنامج الشامل للأونكتاد بالقرارات التي اعتمدها المؤتمرات التي تُنظم كل أربع سنوات، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية. ويسترشد البرنامج الفرعي ٣ بالولايات التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد الثاني عشر) المعقود في أكرا في عام ٢٠٠٨، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) المعقود في الدوحة في عام ٢٠١٢، وهي الولايات التي أكدت مجدداً اتفاق أكرا وقدمت مزيداً من التوضيح لولاية الأونكتاد في إطار موضوع عولمة محورها التنمية^(٣).

(٢) A/68/6 (Sect. 12).

(٣) اتفاق أكرا، الفقرات ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧، وولاية الدوحة، الفقرات ١٨ و ٣١ و (د) و (و) و (ز) و (ح) و (ك) و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و من ٤٣ إلى ٥٦.

٢- احتياجات الجهات صاحبة المصلحة وأولوياتها

١١- تشمل قائمة المستفيدين الأساسيين المستهدفين بالبرنامج الفرعي ٣ واضعي السياسات التجارية والسياسات المتعلقة بالتجارة، والجهات صاحبة المصلحة من جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة، وكذلك البلدان ذات الدخل المتوسط.

١٢- ويقدم البرنامج الفرعي ٣ مجموعة متخصصة من الخبرات في الفروع الأربعة لشعبة التجارة الدولية، ويتبع مجموعة من النهج التجاوبية والترقيية في سياق تلبية احتياجات الجهات صاحبة المصلحة وتصميم الأنشطة. وتلاحظ الدول الأعضاء أن البرنامج الفرعي:

(أ) يساعد على تعزيز القدرات التحليلية والتقنية والتفاوضية، ويساعد البلدان على تنفيذ مصفوفة معقدة من الاتفاقات التجارية؛

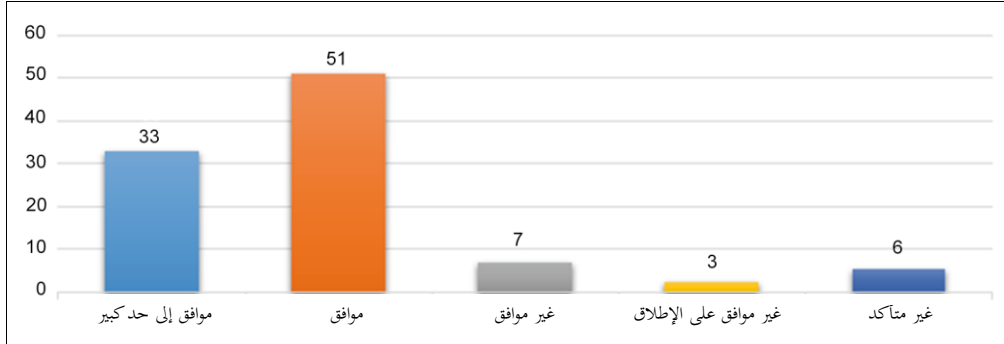
(ب) يدعم التوعية بالروابط بين السياسة التجارية والتنمية، واستعراض السياسات واللوائح والمؤسسات الوطنية بحيث تستجيب للفرص والتحديات وتتواءم معها، وإقامة اقتصادات شاملة ملائمة للمستهلك ومستدامة بيئياً؛

(ج) يقدم الخبرة التحليلية بشأن عدد متزايد من العهود الدولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساعد البلدان في توقع الاحتياجات المستقبلية الناشئة عن الالتزامات بالمعاهدات.

١٣- وتعرب الدول الأعضاء عن تقديرها البالغ لمهنية الأونكتاد، وفهمه لأولوياتها الإنمائية، وحياديته، ومرونته، وخبرته في مجالات متعددة، وتسجل بالتقدير أيضاً المعرفة المؤسسية الهائلة للأونكتاد، وخبرته في مجال التجارة والتنمية، وفريق خبرائه الدوليين. وتقدم الردود الـ ١٧٤ على الدراسة الاستقصائية الإلكترونية أفكاراً مفيدة للتقييم (الشكل ١ والشكل ٢).

الشكل ١

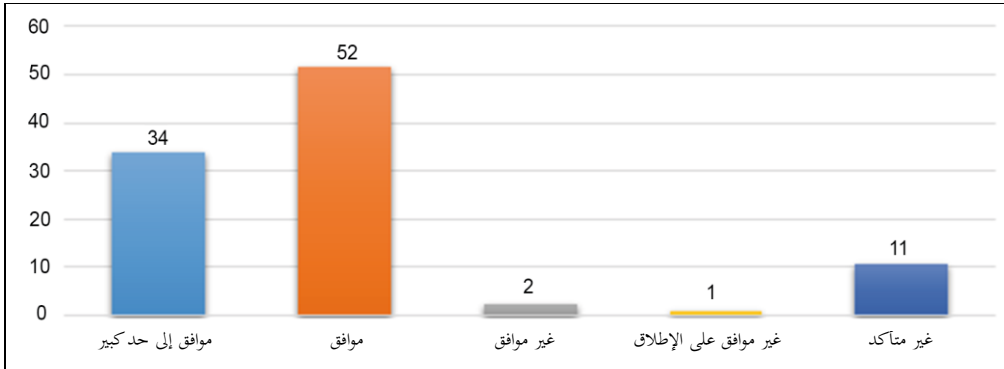
الأونكتاد هو المؤسسة الرئيسية التي تقدم المساعدة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، لإدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف



٣- الميزة النسبية والقيمة المضافة

الشكل ٢

يقدم الأونكتاد خبرة فريدة/متميزة لسياسات البلدان النامية وقوانينها ومؤسساتها



١٤- وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تشير الدول الأعضاء إلى أن منظمة التجارة العالمية هي، باستثناء الأونكتاد، الجهة الرئيسية المقدمة للدعم التقني والتدريب. ويلاحظ أيضاً أن البلدان النامية تلجأ إلى منظمات أخرى، مثل مركز التجارة الدولية، ومركز الجنوب، وشبكة العالم الثالث، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وفي مجال سياسة المنافسة وحماية المستهلك، يقدم كل من اللجنة الأسترالية المعنية بالمنافسة والمستهلكين، والمفوضية الأوروبية، ولجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وشبكة المنافسة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعارف والتدريب والمساعدة في وضع اللوائح التنظيمية وتنمية القدرات المؤسسية. ويشمل مجال التجارة والبيئة

والتنمية المستدامة كلاً من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة باستخدام الأسمدة العضوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية خاصة معنية باللوائح التنظيمية العالمية، ووضع المعايير، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعاهدات، ومهام إصدار الشهادات والإنفاذ. وفيما يتصل بمسألة التجارة والاعتبارات الجنسية، تركز وكالات عديدة، منها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على تعميم المنظور الجنساني في السياسات والعمليات الوطنية، وذلك بتركيز طفيف جداً على تعميم المنظور الجنساني في السياسة التجارية.

١٥- وتلاحظ الجهات صاحبة المصلحة أن الأونكتاد يقدم دعماً قيماً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية في مرحلة ما قبل الانضمام ومرحلة الانضمام، بطرق لا يمكن للجهات الأخرى، لا سيما دائرة المساعدة التقنية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، القيام بها. وعلى عكس منظمة التجارة العالمية التي يمكنها فقط أن تتناول الجوانب التقنية المتعلقة بالقواعد ويتعين عليها الإحجام عن تقديم أية مشورة سياسية، فإن ولاية الأونكتاد تسيطر به تقديم المشورة بشأن الخيارات والبدائل السياسية للدول المنضمة ودعم عملية الانضمام. ويتمتع الأونكتاد بالمرونة في تقديم المشورة بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية التي تتجاوز نطاق ولاية منظمة التجارة العالمية.

١٦- ويرز عمل الأونكتاد المتعلق بالسياسة التجارية بشكل عام والخدمات بشكل خاص نجه ومنهجته المتخصصين، واستعراضاته لسياسات الخدمات، وهي استعراضات ترى الدول الأعضاء أنها إسهامات فريدة تعمق أطر السياسات التجارية.

١٧- وفيما يتعلق بسياسة المنافسة وحماية المستهلك، تنشأ المزايا النسبية للأونكتاد عن ولايته بوصفه الجهة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنسيق جميع المسائل المتعلقة بسياسة المنافسة، وعن عمله على مدى ثلاثة عقود بشأن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وكذلك عن خدماته المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي. وأدى الأونكتاد دوراً فعالاً في وضع القانون النموذجي وتعديله بشكل دوري، وهو قانون ذو توجه إنمائي ويعترف ببعد المصلحة العامة وأهمية المشاريع الصغيرة جداً والمشاريع الصغيرة. ويسد الأونكتاد ثغرة مهمة تركتها شبكة المنافسة الدولية، التي يتألف أعضاؤها من الدول التي لديها بالفعل هيئات وطنية منظمة للمنافسة، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي يتألف أعضاؤها أساساً من الاقتصادات المتقدمة ذات الأسواق الأكثر تقدماً.

١٨- وفيما يتعلق بتحليل التجارة، يتمتع الأونكتاد بمنزلة قوية عبر عمله الطويل (أكثر من أربعة عقود) في مجال الأدوات الإحصائية التجارية، وتحليل البيانات، وبشكل أكثر تحديداً تصنيف وتسميات التداير غير الجمركية التي أصبحت الآن مقبولة كتصنيفات رسمية بفضل شراكة

الأونكتاد مع مصرف التنمية الأفريقي، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

١٩- وأدى الأونكتاد عملاً رائداً في مجال التجارة البيولوجية. ويسجل المستجيبون تقديرهم للأونكتاد لوضعه مصطلح التجارة البيولوجية، وأدوات ومنهجيات تقييم الأثر، ولسنه نظم اقتفاء أثر المنتجات ذات الصلة بأنواع النباتات والحيوانات المعرضة للانقراض، ولدوره الرائد في إنشاء محفل تابع للأمم المتحدة لوضع معايير مستدامة.

٢٠- ورغم ازدحام المجال، يخلص التقييم إلى أن الأونكتاد يتمتع بمنزلة خاصة وقيمة مضافة مفترضة في معظم مجالات البرنامج الفرعي ٣، وإن كان ذلك أكثر وضوحاً في مجالات سياسة المنافسة والسياسة التجارية، وبناء القدرات (بما في ذلك الخدمات)، وتحليل التجارة (لا سيما التدابير غير الجمركية)، والتجارة البيولوجية.

٤- المسائل الجنسانية

٢١- لا يدرج البرنامج الفرعي ٣ أهدافاً جنسانية ضمن إنجازاته. غير أن المؤشرات ذات الصلة للأونكتاد ككل تتمثل في عدد مبادرات تعميم الموضوع الجنساني (١٢ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٢٠ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) والنسبة المئوية للنساء المستفيدات (٤٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، و ٣٩ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). ونتيجة لذلك، تركز عمليات التقييم في إطار المسائل الجنسانية على نتائج قسم التجارة والاعتبارات الجنسانية، الذي أُدمج في عام ٢٠١٣ في شعبة التجارة الدولية ويتألف من موظف واحد يعمل طوال الوقت ممول من الميزانية العادية، وموظف واحد يعمل لبعض الوقت ممول من موارد من خارج الميزانية العادية، واستشاريين. وأعد قسم التجارة والاعتبارات الجنسانية مجموعة أعمال قوية تتعلق بالأبعاد الجنسانية للتجارة والتنمية، ويجري تقييمها في الجزء الفرعي بء المتعلق بالفعالية.

باء- الفعالية

١- تحقيق النتائج المستهدفة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

٢٢- يقدم البرنامج الفرعي ٣ إسهامات محددة تهدف إلى تحسين القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية في البلدان النامية في جميع المناطق، لا سيما في أفريقيا، وفي أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليةً والهشة والصغيرة، فضلاً عن البلدان ذات الدخل المتوسط والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك لتمكينها من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في النظام التجاري الدولي؛ وفي وضع السياسات وتنفيذها، وفي أعمال الخدمات الشاملة التي توازن بين الأولويات الوطنية والالتزامات بالمعاهدات

الدولية؛ وفي وضع أو تعزيز السياسات والقدرات البشرية والمؤسسية الرامية إلى تهيئة أسواق تنافسية ومواتية للمستهلك؛ وفي تحسين فهم الروابط والمفاضلة بين النمو والآثار البيئية وتغير المناخ والتنمية المستدامة في سياق وضع السياسات. ويرد مزيد من التفصيل لهذه المسائل في الفقرات التالية.

٢٣- وجددير بالملاحظة أن البرنامج الفرعي ٣ يعتمد عمليات تشخيص للسياسات عن طريق العمليات الطوعية - وهي استعراضات الأقران الطوعية لقوانين المنافسة، واستعراضات سياسة الخدمات، واستعراضات الصادرات الخضراء الوطنية، وتقييم الآثار الجنسانية للسياسات التجارية - بوصفها نطاق الدخول، مما يكفل الالتزام الوطني والإمساك بزم الأمور على الصعيد الوطني. ويُذكر ذلك بوصفه عاملاً رئيسياً في التمكين من تحقيق التغيرات السياسية، وهو يحظى بتقدير معظم المستجيبين.

٢- الدليل على التأثير في عمليات السياسة الوطنية

٢٤- من حيث المبدأ، لا يسعى الأونكتاد إلى تغيير السياسات تغييراً مباشراً، وإنما يقدم فقط تحليلاً قائماً على الأدلة يؤدي إلى طرح بدائل سياساتية للجهات المعنية الوطنية من أجل تقييم وصياغة هذه البدائل، بحسب الاقتضاء. وتعتمد بعض التغييرات على التشريعات البرلمانية وتشارك فيها جهات متحدة للقرار ليست في كثير من الأحيان الجهات المعنية الرئيسية التابعة للأونكتاد. ومن ثم، لا يمكن تأكيد أو ادعاء وجود ارتباط مباشر بالدعم البرنامجي. ويشير التقييم إلى عدد من الأمثلة المباشرة للتغييرات السياسية والتنظيمية التي بدأت استناداً إلى البرنامج الفرعي ٣، على النحو الذي ذكرته الجهات المعنية.

٢٥- ووردت إشارات لإجراءات محددة في مجال تغيير السياسات (وأحياناً النتائج التجارية) في المجالات التالية: أطر السياسات التجارية (أوغندا وجامايكا وجمهورية تنزانيا الاتحادية ورواندا وليسوتو)؛ ودعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (أذربيجان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ والخدمات (أوغندا وبيرو ورواندا والصين وليسوتو)؛ والاقتصاد الإبداعي (تركيا والصين)؛ والبيئة (إكوادور وأوغندا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا)؛ وسياسة المنافسة وحماية المستهلك (أذربيجان وأرمينيا وإكوادور واندونيسيا وباكستان وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وكولومبيا وناميبيا ونيكاراغوا). وهذه القائمة جزئية، إذ تعرض فقط ما ذكرته الجهات المستفيدة. وسيتبع ذلك تقييم أكثر تفصيلاً للنتائج في إطار كل إنجاز متوقع.

٢٦- وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ)، يواصل البرنامج الفرعي ٣ التشارك مع المفاوضين التجاريين (على الصعيد القطري، وفي جنيف، بسويسرا) من أجل المساعدة في المسائل التقنية ذات الصلة بالمفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية (الشكل ٣). وشمل الدعم الموضوعي الذي قُدم في السنوات الخمس الماضية مجالات الزراعة، والخدمات، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، بالإضافة إلى طلبات أخرى، منها دعم المشاركة في عدة اجتماعات إقليمية، مثل

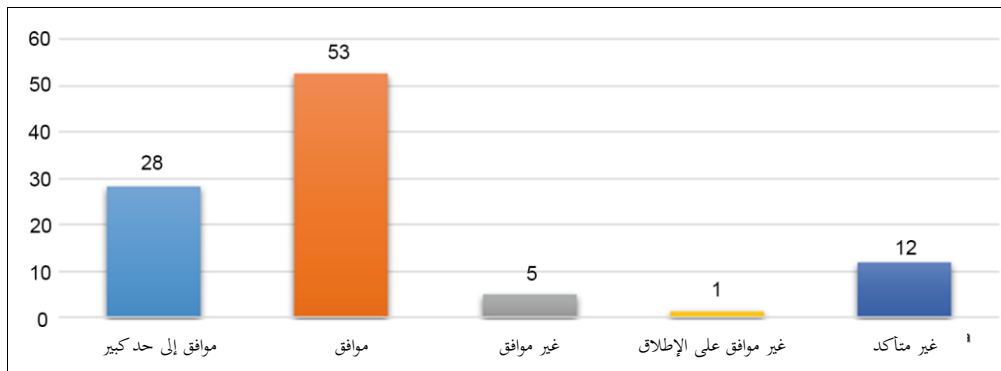
معتكفات أقل البلدان نمواً التي نُظمت على هامش المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، والمساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ.

٢٧- ويحظى الدعم الذي يقدمه الأونكتاد من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتقدير واسع النطاق، وأخذ ذلك التقدير، مثلاً، شكل رسائل التقدير. ويشير عدد من الجهات صاحبة المصلحة إلى أن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد قيّمة، وتلبي بقوة الاحتياجات المحددة، وتكميلية. ويشمل الدعم المقدم من الأونكتاد تحليل بدائل وآثار السياسات، واستكمال الدورات التدريبية لمنظمة التجارة العالمية. وتشير بعض الدول إلى أن المشورة حيادية، وغير أيديولوجية، وغير فرضية.

٢٨- ويشير قطاع صغير إلى كفاءة الأونكتاد في تغطية أساسيات عملية الانضمام ولكن ليس بالضرورة مراحل التفاوض الأكثر تقدماً. ويشير البعض إلى أن شعبة التجارة الدولية لا تجيب عن الاستفسارات بالسرعة التي تجيب بها المنظمات الأخرى الأصغر حجماً، وأن المشورة التي تقدمها الشعبة ينبغي أن تتضمن مزيداً من الخيارات الداعمة للتنمية. ويلاحظ بعض المستجيبين أن موارد الموظفين غير كافية لتلبية جميع الطلبات، وأن الطريقة التي يحدد بها الأونكتاد أولويات هذه الطلبات غير واضحة.

الشكل ٣

الأونكتاد يقدم مستوى عالياً من التدريب وبناء القدرات لراسمي السياسات



٢٩- يساعد البرنامج الفرعي ٣ على تعميق فهم البلدان لعملية الوصول إلى الأسواق وللكيفية الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم والنظام الشامل للأفضليات التجارية، وذلك عن طريق الحلقات الدراسية الإقليمية، والتدريب، وقاعدة بيانات متميزة تتعلق بالنظام المعمم، وعدد من الكتيبات. ويمثل الاستكمال الناجح للنظام الشامل في عام ٢٠١٠، الذي وسع نطاق أفضليات الوصول إلى الأسواق من جانب ١١ بلداً نامياً، إسهاماً بارزاً.

٣٠- ويسهم البرنامج الفرعي ٣ إسهاماً كبيراً في تقييم وصياغة أطر السياسات التجارية الشاملة ذات التوجه الإنمائي لبعض البلدان، منها أنغولا، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والمكسيك. وتشيد الجهات المستفيدة في رواندا بهذه المساعدة بوصفها أساسية لاستراتيجيات الدولة المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود، وللمبادرات الإقليمية المتعلقة باللوجستيات التجارية. وبالمثل، تعكف جامايكا على تنفيذ عدد من التوصيات الصادرة عن استعراض السياسات التجارية، لا سيما فيما يتصل بمركز اللوجستيات.

٣١- ويحظى الدعم الذي يقدمه الأونكتاد بتقدير واسع النطاق لما له من تأثير مستند إلى أدلة على السياسات التجارية وسياسات قطاع التجارة. وتشير الدول الأعضاء إلى أن المنهجيات والأدوات والمشاورات التي شاركت فيها جهات متعددة صاحبة مصلحة في إطار استعراضات سياسات الخدمات أسفرت عن تقدير أكبر لدور وأهمية الخدمات في مجال التجارة والتنمية. ويلاحظ تحسن فهم الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والأساليب الأربعة بما في ذلك الأسلوب ٤ الذي ينطوي على أهمية خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتمثل أحداث المنتدى العالمي للخدمات بالشراكة مع الصين وقطر ثمرةً أخرى للأعمال المتعلقة بالخدمات.

٣٢- واستُكمل حتى الآن ١٢ استعراضاً لسياسات الخدمات، باستخدام منهجية موحدة يمكن تكرارها في قطاعات أخرى. وتشعر الجهات المستفيدة في أوغندا وبيرو وبرضا كبير عن النتائج، حيث أدت إلى إجراءات وتشريعات محددة بشأن السياسات في البلدين. وتُعد أعمال البرنامج الفرعي ٣ بشأن الخدمات من أفضل الأمثلة على التوازن الذي يعزز بعضه بعضاً في إطار الركائز الثلاث؛ وتقدم الأوراق البحثية معلومات مفيدة لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المتعلقة بالخدمات والتجارة والتنمية؛ وتسفر الاجتماعات عن تقديم طلبات محددة لأعمال قطرية تتعلق بسياسة الخدمات؛ ويجري نشر تجميعات لأفضل الممارسات في اجتماعات الخبراء.

٣٣- وفيما يتعلق بالإنتاج المتوقع (ب)، يتسم عمل البرنامج الفرعي ٣ في إطار تحليل التجارة بالاختلاط. فمن جانب، تُنفذ أعمال دقيقة ومستدامة بشأن المعلومات التجارية (إحصاءات التجارة، والبيانات الجمركية، والتدابير غير التعريفية، وأدوات التحليل، ومنشورات البحوث التحليلية). ومن جانب آخر، تُنفذ أيضاً تدخلات غير متكررة، لا سيما في القطاعات الدينامية للتجارة وللاقتصاد الإبداعي.

٣٤- وتمثل الإسهامات الرئيسية في تجميعات التدابير غير التعريفية الخاصة بكل بلد، ونظام التحليلات والمعلومات التجارية الذي يتضمن تجميعاً شاملاً للبيانات المتعلقة بجداول التعريفات والأفضليات والتدابير غير التعريفية، إلى جانب إحصاءات تجارية على مستوى الخط التعريفي. ويتزايد استخدام البيانات المستمدة من نظام المعلومات من قِبَل الباحثين والمسؤولين الحكوميين، والمستخدمين التابعين للقطاع الخاص، والمستخدمين في الدوائر العلمية، وكذلك في المنشورات الرسمية لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الوكالات التابعة

للأمم المتحدة. وشرع فرع تحرير التجارة في وضع قاعدة بيانات للتجارة بين بلدان الجنوب تتعلق بتدفقات التجارة الثنائية الأطراف، من أجل سد فجوات البيانات في قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، لا سيما التدفقات الآتية من البلدان الأصغر حجماً.

٣٥- وأقام البرنامج الفرعي ٣ شراكات مفيدة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومركز التجارة الدولية (مبادرة الشفافية في التجارة)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في مجال جمع وإبلاغ البيانات التجارية، والبيانات التعريفية، والتدابير غير التعريفية، وأسفرت هذه الشراكات عن عدد من المنشورات والأدوات المفيدة، لا سيما قاعدة البيانات المشتركة المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق وتجميعات التدابير غير التعريفية على النطاق القطري، وهي قاعدة البيانات المتاحة الآن لـ ٣٤ بلداً. ويُعد هذا التعاون في مجال الإحصاءات، القائم على تقسيم العمل، من أفضل الأمثلة على التعاون بين الوكالات الذي أشير إليه في التقييم.

٣٦- أما النتائج الأخرى - فيما يتعلق بالقطاعات التجارية الدينامية، والاقتصاد الإبداعي، وما إلى ذلك - فهي تبدو، رغم فائدتها، غير متكررة، إذ تعتمد على التمويل المقدم من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعرب الجهات صاحبة المصلحة عن تقديرها لإسهامات الأونكتاد في الأعمال المتعلقة بالصناعات الابتكارية، لا سيما *تقرير الاقتصاد الإبداعي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠*، وتلاحظ هذه الجهات أن الطبعة الخاصة للتقرير الصادرة في عام ٢٠١٣ (الذي شهد مشاركة أقل من جانب الأونكتاد) ليست مفيدة بالقدر نفسه لأنها لا تتناول الأبعاد التجارية التي أوردتها الأونكتاد في تقاريره السابقة. وكان لمفهوم المدن الابتكارية صدى عميق، لا سيما في تركيا والصين، حيث جمعتا موارد مالية لتنفيذ مشاريع على مستوى المدن تقوم على أفكار نشأت في هذه التقارير. وتحققت نتيجة مفيدة أخرى، هي إدراج كابو فيردي للصناعات الابتكارية لكي تتلقى الدعم في إطار مشاريع الإطار المتكامل المعزز.

٣٧- وفي مجال التجارة ونوع الجنس والتنمية، تتمثل النتائج الرئيسية في دراسات الحالة الإفرادية القطرية المعنونة "من المستفيد من تحرير التجارة في [اسم الدولة]؟ منظور جنساني"، وهي دراسات تتبع منهجية مصممة خصيصاً لتقييم آثار السياسات على التحول الاقتصادي والعلاقات بين الجنسين، لا سيما التأثير على المرأة، على امتداد سلاسل القيمة. وحظيت الدراسات السبع التي أجريت حتى الآن في أنغولا، وأوروغواي، وبوتان، ورواندا، وغامبيا، وكابو فيردي، وليسوتو باهتمام واسع النطاق من رسمي السياسات والوكالات الإنمائية، وهو ما تؤكد بشكل مباشر في رواندا وليسوتو. وأعربت البلدان المستفيدة والجهات المانحة عن تقديرها للدراسات، وللمجموعة تدريسية بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين، ولدورة تدريبية لرسمي السياسات على الإنترنت مدتها ٨ أسابيع، ولحدث بشأن دور المرأة في التنمية نُظم في إطار الأونكتاد الثالث عشر. ويمثل عمل قسم التجارة والشؤون الجنسانية مثلاً آخر لأفضل الممارسات في إطار نهج الركائز الثلاث والتعاون بين الشعب وبين الوكالات.

٣٨- وللدراسات وحلقات العمل الوطنية تأثير في رسم السياسات والبرامج، في رواندا مثلاً، حيث تتعرض المرأة لمخاطر مادية ومالية في التجارة العابرة للحدود، وفي ليسوتو حيث يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعارف لتوجيه أعماله المتعلقة بسياسة التجارة وسياسة التوظيف. وتُعد الجودة العالية وتزايد الطلب من ركائز أي برنامج عمل سليم بشأن التجارة ونوع الجنس والتنمية، بما في ذلك الدعم المالي المتوقع من خارج الميزانية العادية. غير أن التقييم أشار إلى الحاجة إلى مزيد من المشاركة من جانب وزارة التجارة في تنفيذ توصيات الدراسات، بالإضافة إلى التعاون البرنامجي الأوثق بين قسم التجارة والشؤون الجنسانية وفرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية.

٣٩- وفيما يخص الإنجاز المتوقع (ج)، نُفذت أثناء الفترة المشمولة بالتقييم أنشطة تتعلق بسياسة المنافسة، وجرى ذلك أساساً في إطار برامج إقليمية مثل برنامج المنافسة في أفريقيا وبرنامج المساعدة التقنية المتعلق بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية والبرامج المناظرة في منطقة الدول العربية وفي آسيا والبلقان. وحظي فرع سياسة المنافسة وحماية المستهلك بتقدير عالٍ من جانب الجهات المستفيدة والجهات المانحة، وأُشيد به باعتباره إسهاماً فريداً للأونكتاد. وتقول الجهات المستفيدة التي تواصل معها فريق التقييم (في أرمينيا وإكوادور واندونيسيا وباكستان وبوتسوانا وبيرو ونيكاراغوا) إن الخبرات الداخلية القوية ووجود شبكة عالمية هائلة من الخبراء والممارسين في مجال المنافسة، والتوجه الإنمائي للأونكتاد، كل ذلك يتيح مجموعة مثالية لا نظير لها من المساعدة للبلدان النامية في وضع نظام لسياسة المنافسة يلائم الأسواق والهيكل الصناعية في هذه البلدان (مجموعة مركزة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). ويقول عدد من المستجيبين إن قوانينهم الوطنية وُضعت طبقاً لنموذج قانون الأمم المتحدة النموذجي. وأسهم البرنامج الفرعي ٣ أيضاً في تيسير الاتصالات مع البلدان المتقدمة من أجل وضع برامج تدريبية في الموقع وبرامج توأمة (ممولة من مصادر أخرى). وتؤدي ثقافة استعراضات الأقران الطوعية (٢٦ استعراضاً حتى الآن) إلى تعزيز إمساك البلدان بزمام الإصلاحات في مجال السياسات والمؤسسات الوطنية. ويتجلى الإقبال على العمل المتعلق بسياسة المنافسة في الاتجاه نحو زيادة التمويل الذاتي. فمثلاً، خُفض التمويل المقدم لبرنامج المساعدة التقنية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية من ٨٠ في المائة في المرحلة الأولى إلى أقل من ٢٠ في المائة، حيث وفرت عدة بلدان مصادر تمويلها الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمويلاً كبيراً لبرنامج المنافسة في أفريقيا - الذي لم يتمكن من استكمال أنشطته بسبب صعوبات تخرج عن سيطرة البرنامج الفرعي. وأخيراً، يتزايد تمويل البلدان لعملية حضور الخبراء الوطنيين اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٤٠- وتشكل الشراكات الإقليمية القوية نقطة قوة رئيسية للفرع، ويتجلى ذلك في أمريكا اللاتينية حيث يعكف المعهد الوطني البيروفي للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية على أداء دور داعم في تنفيذ المرحلة الثالثة لبرنامج المساعدة التقنية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية

المستهلك في أمريكا اللاتينية. ويمثل إنشاء منتديات للشراكة في مجال البحوث ووضع مقررات دراسية جامعية في مجال قانون المنافسة وإنشاء مراكز إقليمية (في بلغاريا وتونس وعمان) أمثلة جيدة على الزيادة الفعالة في الأصول والشراكات الإقليمية. ثم أن الإسهامات المقدمة من فريق الخبراء الاستشاري، المشكل من الرؤساء السابقين لوكالات المنافسة، تعزز نتائج أعمال البرنامج الفرعي ٣ في مجال المنافسة.

٤١ - ويدي عدد قليل من المندوبين ملاحظات إيجابية عامة، منها أن الفرع لا يقدم للمندوبين العاملين في جنيف - وهم المفاوضون الذين يرسمون الاستنتاجات المتفق عليها - معلومات كافية ولا يوجهون دعوات إليهم لحضور اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المتعلقة بتشريعات حماية المستهلك، وأن التركيز المفرط على النتائج لا ينبغي أن يعجل بإجراء المندوبين للمداوالات الواجبة بشأن هذه المسائل.

٤٢ - وفيما يتعلق بالإيجاز المتوقع (د)، يتناول فرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ولاية الأونكتاد المتمثلة في إدماج أهداف التنمية المستدامة في جميع استراتيجيات التنمية عن طريق مجموعة متنوعة من المبادرات. وتلقى فريق التقييم تعقيبات إيجابية بشأن الإسهامات المفيدة في هذه التوليفة من الأنشطة التمهيديّة والنهائيّة.

٤٣ - وفيما يتصل بعمل البرنامج الفرعي ٣ بشأن التجارة البيولوجية، تشهد الجهات المستفيدة، وكذلك الوكالات الشريكة، مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وبرنامج تجارة النباتات في أفريقيا، على فائدة الإسهامات القديمة الأزل للأونكتاد، بما في ذلك ابتكار مصطلح التجارة البيولوجية نفسه. وأدى الأونكتاد دوراً فعالاً في إنشاء إطار التقييمات والمبادئ التوجيهية وممارسات التجارة المستدامة في منتجات التنوع البيولوجي، وفي التوعية الواسعة النطاق عن طريق وثائق المؤتمرات المناسبة، ومنها المؤتمر الذي يُعقد كل سنتين للأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وأحداث مؤتمر التجارة البيولوجية التي نُظمت منذ عام ٢٠١٢ في إطار البرنامج الفرعي ٣. وسوف تتزايد أهمية البرنامج الفرعي ٣ في إطار بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وهو البروتوكول الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٤ - وتشارك البرنامج الفرعي ٣ مع مؤسسة تنمية الأنديز ومرفق البيئة العالمية في مشاريع إقليمية في مجتمع الأنديز (إكوادور وبيرو وكولومبيا)، مما أسفر عن تحديد المنتجات ذات الإمكانيات الكبيرة وعن إنشاء مجتمع الإمداد وتدريبه في مجال الممارسات المؤهلة للتصنيف ضمن منتجات التجارة البيولوجية. وتفيد البلدان بحدوث زيادة في مساحة الأراضي المزروعة وفي أسعار الوحدات. ورغم ذلك، يرى الشركاء الوطنيون أن من الصعب إجراء تقييمات لتأثير التجارة البيولوجية على النحو الموصى به والتماس المزيد من الحلول الأساسية، نظراً إلى حداثة القطاع.

وأعدت في إطار المشاريع دراسات ومبادئ توجيهية بشأن التجارة المستدامة وإمكانية التعقب والجوانب ذات الصلة، وذلك لعدد من المنتجات على أساس أنواع الحيوانات والنباتات المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بما في ذلك جلود الثعابين وشمع الفرييون. وتعرب الجهات المانحة والشريكة عن تقديرها للأعمال المتعلقة بالتجارة البيولوجية، وهي الأعمال التي حظيت بدعم مالي مستمر من خارج الميزانية العادية على مدى سنوات.

٤٥ - ورغم النجاح المحرز في الجوانب النهائية، توجد بعض المسائل الأولية التي ينبغي تناولها، مثل التصنيف المناسب أو التصنيف الجمركي الفرعي لمنتجات التجارة البيولوجية، والتحفيز في الوقت المناسب على دخول الأسواق. وفي الوقت الراهن، تُعد العلاوة السعرية التي يدفعها المستهلك الخاص الفطن هي العامل المميز الوحيد لمنتجات التجارة البيولوجية.

٤٦ - وقد بدأت الأعمال التمهيدية للبرنامج الفرعي ٣ بشأن الزراعة العضوية في عام ٢٠٠١، وذلك عندما انضم الأونكتاد إلى فرقة عمل دولية معنية بالتوفيق بين عدد من المعايير الإلزامية والطوعية، وواصل التعاون مع مشروع الوصول إلى الأسواق العالمية للمنتجات العضوية من أجل وضع معايير إقليمية للمنتجات العضوية ومعياري مرجعي دولي (الأهداف والمتطلبات الموحدة للمعايير العضوية). وأنشأ البرنامج الفرعي ٣ أيضاً منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، وذلك بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بهدف التعامل مع القائمة المتزايدة من المعايير. واستُكملت هذه الأعمال التمهيدية بمشاريع ميدانية، منها دعم سياسة الزراعة العضوية في أوغندا ومشاريع المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية تنزانيا المتحدة، من أجل بناء قدرات العرض والروابط مع الأسواق. وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في الإمدادات العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من مزرعة واحدة إلى أكثر من ١٥٠ مزرعة تبلغ مساحتها ٥٠ ٠٠٠ هكتار. وينوه الشركاء والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد في تقديم التوجيه بشأن السياسات والمعايير الوطنية ومتطلبات دخول الأسواق، في حين يركز شركاء آخرون بشكل مباشر على المصدرين.

٤٧ - ويقدم البرنامج الفرعي ٣ إسهامات كبيرة من خلال برنامجها المتعلق بتغير المناخ. وقدم البرنامج، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه لمداولات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، دعماً على مستوى البلدان - إلى عدد من الدول الجزرية الصغيرة في مجموعة دول أفريقيا والكاريب والمحيط الهادئ ودول أخرى، مثل إكوادور - وذلك من أجل تحديد القطاعات الخضراء ذات الإمكانيات العالية فيما يتعلق بالأسواق المحلية والصادرات الخضراء، وكان ذلك في بعض الحالات باستخدام الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء بمثابة نقطة الدخول. ويركز العمل من خلال ركيزة بناء توافق الآراء على استخدام تدابير الدعم المحلية المتوافقة مع قواعد التجارة الدولية، بما في ذلك

متطلبات المحتوى المحلي في القطاعات الخضراء. غير أن الشواغل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ينبغي إدراجها وتعميمها على نحو أكبر في سياق تحليل السياسة التجارية وتقديم المشورة، وستطلب مزيداً من التعاون بين الفروع في المستقبل.

جيم - العوامل التي تسهم في تحقق نتائج البرنامج الفرعي

١ - البحث والتحليل

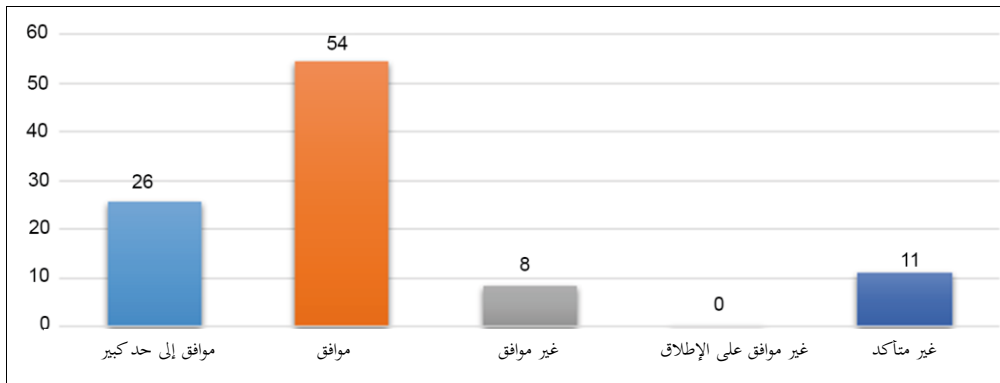
٤٨ - ترى الجهات صاحبة المصلحة أن القدرات البحثية والتحليلية للأونكتاد هي المصدر الرئيسي للميزة النسبية (الشكل ٤). وتدرج برامج عمل فترات السنتين الثلاث التي يغطيها التقييم ٥٥ منشوراً أو أكثر في كل فترة سنتين (المرفق ألف، الجدول ألف-٦). وتسترشد عدة هيئات حكومية دولية وأنشطة للتعاون التقني بهذه المنشورات، وتستخدم كذلك كمواضيع مرجعية في حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٤٩ - وتشير الجهات صاحبة المصلحة إلى أن بعض المنشورات غنية بالمعلومات ومفيدة في توجيه الإجراءات المتعلقة بالسياسات. وفي الوقت نفسه، تلاحظ العديد من الجهات وجود عدد كبير جداً من المنشورات. ومن ثم، فإن عدداً قليلاً فقط من التقارير هو الذي يبرز ويجذب الاهتمام.

٥٠ - ويتراوح عدد مرات تنزيل عينة من منشورات شعبة التجارة الدولية من شبكة الإنترنت من ١١٥ مرة إلى ٩٥٢ ٥١ مرة، وتم تنزيل ١١ منشوراً فقط من جملة ٢٩ منشوراً أكثر من ١٠٠٠ مرة (المرفق ألف، الجدول ألف-٨).

الشكل ٤

الأونكتاد ينشر بنجاح منتجاته البحثية والتحليلية فيما بين جهاته الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة



٥١- ويقلل مستوى الاتصال بالإنترنت من فعالية النشر الإلكتروني على الشبكة في عالم يعاني من فجوة رقمية، مما يؤدي إلى استمرار الحاجة إلى الوثائق المطبوعة. وثمة تحدٍ لوجستي آخر ينبغي التصدي له، هو تقديم النسخ المطبوعة إلى قائمة مركبة وواسعة من الجهات صاحبة المصلحة.

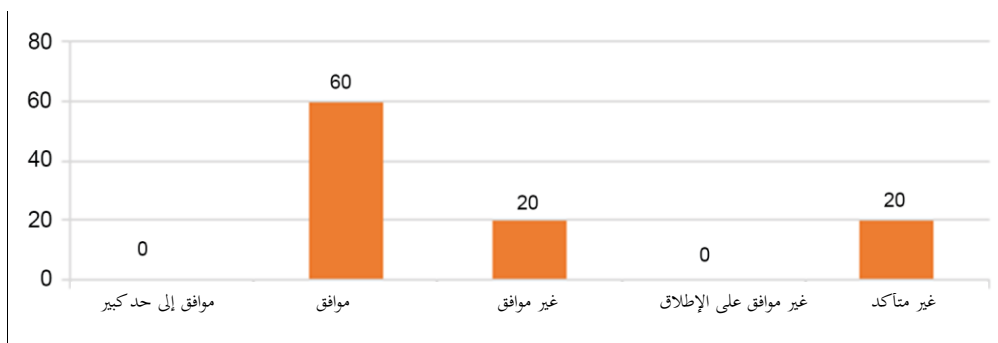
٥٢- و تدني استهلاك العديد من المنتجات يستدعي الترشيد ومزيد من الاتصالات والنشر الفعالين معاً. ولا يُعد فائض المعلومات مسألة نشأت عن البرنامج الفرعي ٣ في حد ذاته، إذ إن عدد وعناوين المنشورات المتكررة وغير المتكررة تحددها الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون مجلس التجارة والتنمية هو من يتخذ أية قرارات بخفض عدد الاتصالات. وبدأ الأونكتاد، منذ عام ٢٠١٢، خفضاً تدريجياً لعدد المنشورات بنسبة ٢٠ في المائة في كل فترة سنتين. ورغم ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز المنتجات البحثية على النحو المناسب.

٢- بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي

٥٣- يفترض نهج الركائز الثلاث للأونكتاد أن البعثات الدائمة التي مقرها جنيف هي الطرق الرئيسية للمشاركة في المعارف الناتجة عن دورات مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية مع الجهات صاحبة المصلحة على المستوى القطري ونشرها لهذه الجهات (الشكل ٥). غير أن صغر حجم البعثات، وأحياناً عدم وجود أخصائيين تجاريين وتزايد عدد الوكالات ومجموعة المواد التي تتطلب خبرة متخصصة، قد يؤدي إلى تقليص مشاركة المندوبين. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي نقص الموارد إلى تقليل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً. وتعاني بعثات عديدة من عدم كفاية تمثيل وزارات التجارة والصناعة والزراعة وغيرها من الوزارات المعنية بالسياسة التجارية والمفاوضات التجارية. ولذلك، يعتمد نشر المعارف من جنيف إلى الخبراء على المستوى القطري اعتماداً كبيراً على موارد البعثات. ويؤدي ذلك إلى ضرورة استفادة البرنامج الفرعي ٣ من الأحداث الإقليمية والتعاون التقني في التفاعل على المستوى القطري، عند الحاجة.

الشكل ٥

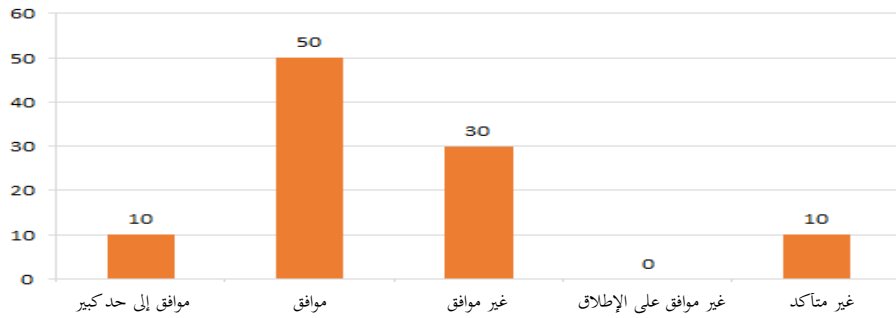
تعقد الشعبة مشاورات وجلسات إحاطة إعلامية مسبقة للمندوبين بشأن المواضيع ذات الصلة بمجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية



٥٤ - وتعتمد نوعية النقاش في الاجتماعات الحكومية الدولية على أهمية الوثائق الأساسية ومدى إتاحتها في الوقت المناسب (الشكل ٦ والشكل ٧). وتؤدي مهلة الـ ١٤ أسبوعاً لمعالجة الوثائق البرلمانية، بما في ذلك إقرار السياسات وأعمال التحرير والترجمة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وأحياناً تأخر إتاحة المواد الأساسية، إلى تأخر التوزيع وإتاحة النسخ الإنكليزية فقط من المواد في الاجتماعات. ويؤثر ذلك مباشرة على نوعية المشاركة في الاجتماعات.

الشكل ٦

الأعضاء والحضور في اجتماعات مجلس التجارة والتنمية والهيئات الفرعية، بما في ذلك اجتماعات الخبراء، الذين يحصلون على وثائق البحوث الأساسية وتحليل السياسات في وقت مبكر ومناسب

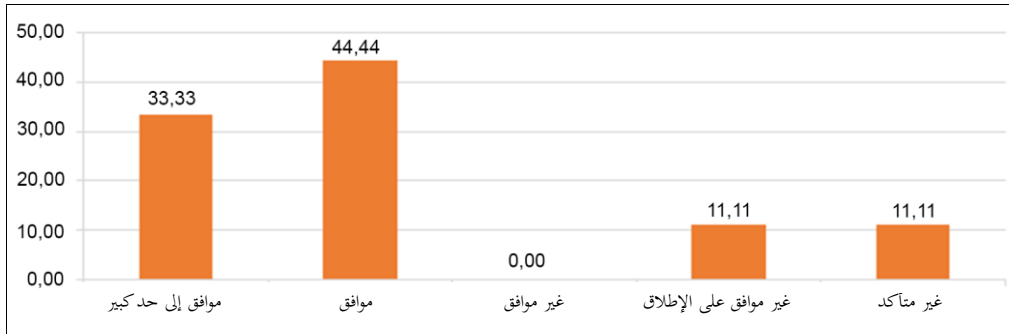


٥٥ - وقد استخدم البرنامج الفرعي ٣ منبر فريق الخبراء الحكومي الدولي ومنبر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات استعمالاً جيداً لتذكية الوعي وطلب استعراض وصياغة السياسات، إضافة إلى تبادل النتائج والممارسات الجيدة المتأتية من التعاون التقني، لا سيما في مجال سياسة المنافسة ومجال الخدمات. ويشهد الاتجاه المتزايد في التمويل الذاتي لاجتماعات الخبراء على جدوى المنبر لتلاقح المعارف وتعزيز شبكات الأقران. ويبرر النجاح الذي تحقق توسيع هذه النُهج لمجالات أخرى، لا سيما عمليات استعراض الأقران وعمليات التوأمة للسياسات على مستوى القطاعات، وتعميم المنظور الجنساني، والسياسات البيئية والتنمية المستدامة.

٥٦ - ويقول بعض الوفود في جنيف إن العمل المتصل بالبحث والتطوير وبناء التوافق يمكن تحسينه وذلك بتغطية الخيارات على مستوى السياسات من أجل التنمية تغطية واسعة في الوثائق البرلمانية وفي البحوث والمطبوعات.

الشكل ٧

ثمة مناقشات جوهرية واسعة على مستوى مجلس التجارة والتنمية والهيئات الفرعية، بما في ذلك اجتماعات الخبراء، بشأن نواتج البحث والتحليل في التجارة الدولية



٣- أنشطة التعاون التقني

٥٧- يكفل البرنامج الفرعي ٣ تغطية مذهلة للبلدان بالأنشطة التي يضطلع بها في مجال التعاون التقني، بما في ذلك عن طريق البعثات الاستشارية وحلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية. وعالج البرنامج ١٢٧ طلباً من مجموع ٤١٩ طلباً متعلقاً بالمجموعات المواضيعية الـ ١٧ للأونكتاد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (المرفق ألف، الجدول ألف^(٤)).

٥٨- وتوسعت التغطية الجغرافية على نسق واحد في جميع المناطق (المرفق ألف، الجدول ألف^(٥)). وكان أكثر من نصف أنشطة البرنامج الفرعي ٣ في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي بلدان تمر بظرف خاص، لكن منطقة أمريكا اللاتينية حظيت بالعدد الأكبر من أنشطة التعاون التقني (بسبب كثافة العمل بشأن قوانين المنافسة وحماية المستهلكين).

٥٩- واستُخدم كم كبير من موارد الموظفين من خارج الميزانية في النواتج في إطار التجارة والاعتبارات الجنسانية وسياسة المنافسة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة، على النحو المبين في الجدول ٢. ويلاحظ المانحون أن العديد من المشاريع الظرفية ذات ميزانيات صغيرة يقودها موظف واحد واثنان وتفتقر إلى الكتلة الحرجة اللازمة وسهولة التوسع لتحقيق نتائج مستدامة.

(٤) هذه القائمة نشرها قسم التعاون التقني وهي ليست شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلبات التسعة التي تلقاها فرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة تجمّع الطلبات الواردة من عدة بلدان ولا تبليغ بالقدر الكافي عن الطلب على التعاون التقني الموجه للفرع.

الجدول ٢

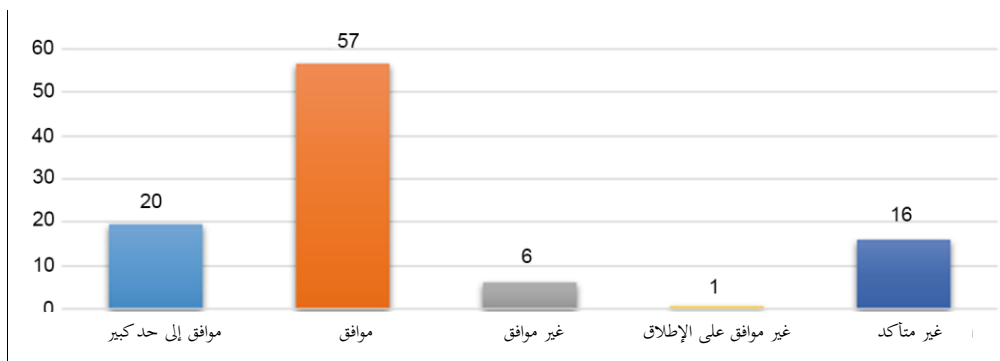
البرنامج الفرعي ٣: حصة نواتج برنامج العمل من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، بحسب عدد نواتج العمل شهرياً، ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣

فرع التجارة		فرع سياسة والبيئة وتغير قسم التجارة			فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية	
المجموع	الجنسانية	المستدامة	المستهلك	فرع التحليل التجاري	التجارية	
٨١٤	٢٤	١٨٠	١٤٧	١٦٦	٢٩٦	الميزانية العادية ٢٠١١-٢٠١٠
٣٠٣	٣١	٩٥	١٠٥	٨	٦٥	خارج عن الميزانية
١١١٧	٥٥	٢٧٥	٢٥٢	١٧٤	٣٦١	المجموع
نسبة مئوية						
٢٧	٥٦	٣٨	٤٢	٤	٢٢	خارج عن الميزانية
٧٦٩	٢٤	١٩١	١٤٧	١٦٣	٢٧٤	الميزانية العادية ٢٠١٣-٢٠١٢
٣٤٠	٦٣	٩٧	٩٨	٢١	٦١	خارج عن الميزانية
١١٠٩	٨٧	٢٨٨	٢٤٥	١٥٤	٣٣٥	المجموع
نسبة مئوية						
٣٠	٧٢	٣٣	٤٠	١٣	١٨	خارج عن الميزانية

٦٠- لقد أنشأ البرنامج الفرعي ٣ شبكات ميدانية في جميع المناطق ومجالات الممارسة ويستخدمها بفعالية (الشكل ٨). ومن الأمثلة العملية التي يجري تبادلها مع أفرقة التقييم Biocan و PhytoTrade Africa و Indecopi و SADC Competition Practitioners Network.

الشكل ٨

يتمتع الأونكتاد بشبكات وطنية وإقليمية قوية تساهم في تعميق ونشر عمل الأونكتاد عبر مختلف المناطق



٤ - تعبئة الموارد وتعهد المانحين

٦١ - كان أكبر المساهمين في البرنامج الفرعي ٣، خلال الفترة المشمولة بالتقييم، النرويج وفنلندا وسويسرا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتركز دعم المانحين على مجالين هما المفاوضات التجارية وسياسة المنافسة. وكان الدعم من خارج الميزانية إجمالاً أقل من الدعم المدرج في الميزانية، حيث تراجع من ٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وأثر في اتجاهات الإنجاز. وانتعش التمويل في عام ٢٠١٤ وكان ذلك أساساً بضح أموال جديدة في مجال سياسة المنافسة، على النحو المبين في الجدول ٣.

الجدول ٣

البرنامج الفرعي ٣: اتجاهات تعبئة الموارد من خارج الميزانية
(بالآلاف الدولارات)

مجموعة (مناصب موظفي الفئة الفنية (ف) وفئة الخدمات العامة (ع))					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥١١	٧٢٥	٤٨٠	١ ٥٦٩	٢ ٠٤٧	المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية (١٣ ف و ٤ م)
٩١٧	١٤٢	٢٠٣	٧٥	٢٩٢	قدرات التحليل التجاري ونُظُم المعلومات (١٠ ف و ٦ م)
١٥٠	٢٠٠	٦٨	٤٢	-	التجارة والبيئة والتنمية (٩ ف و ٤ م)
٢ ٤٣٢	٨٣٢	١ ٠٢٠	٣٨٢	١ ١١١	سياسة المنافسة وحماية المستهلك (٧ ف و ١ م)
٤٩	٧٧	٤٥٨	٧٠	١٠٠	التجارة والاعتبارات الجنسانية (١ ف)
٤ ٠٥٩	١ ٩٧٨	٢ ٢٣٠	٢ ١٤١	٣ ٥٥١	المجموع

ملاحظة: تمول مناصب الموظفين من الميزانية العادية.
المصدر: قسم الميزانية وتمويل المشاريع، ٢٠١٤.

٦٢ - وكان تمويل المانحين الذي يمكن التنبؤ به والممتد على عدة سنوات مفيداً في تسهيل التركيز الثابت والتدريجي وطويل الأجل على مجالات مثل سياسة المنافسة والتجارة البيولوجية والتدابير غير التعريفية والخدمات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويبرر كل ذلك الأثر المفيد للتمويل الذي يمكن التنبؤ به والممتد على عدة سنوات وغير المخصصة لتحسين فعالية النتائج.

٦٣ - ويجد بعض المانحين صعوبة في إدراك الكفاءات المحددة لشعبة التجارة الدولية ويقولون إن الولاية واسعة للغاية وتحتاج إلى نهج أكثر تحديداً، لا سيما في مجالي الانضمام إلى منظمة التجارة

العالمية وتسوية المنازعات و، إلى حد ما، في مجال المساعدة فيما يخص السياسة التجارية. ومما يزيد من حدة ذلك الافتقار إلى شراكات منظمة مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما. على أن ثمة إدراكاً لمجالات عمل محددة وملموسة، مثل عمليات استعراض الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، والتجارة البيولوجية، ومعايير الزراعة العضوية، والتجارة والاعتبارات الجنسانية، وعمليات استعراض السياسات في مجال الخدمات حيث تكون الصلوات مع السياسات الوطنية والفوائد الإنمائية، إضافة إلى الموازنة مع أولويات المانحين، مثبتة بمزيد من الوضوح.

٦٤- ويلاحظ بعض المانحين أن شعبة التجارة الدولية تحتاج إلى بيان ميزتها النسبية وثمارها ونتائجها بمزيد من الفعالية للبعثات الدائمة القائمة في جنيف وعلى الصعيد القطري، وكذلك تفعيل تعهدات المانحين. ويقولون إنهم يتلقون اتصالات من قسم التعاون التقني وموظفين من شعب متعددة، مما يؤدي إلى طلبات متضاربة من حيث تحديد الأولويات وتخصيص الأموال. ويفتقر إطار النتائج الحالي إلى مؤشرات النجاح الواضحة لإثبات النتائج، ويحتاج البرنامج الفرعي ٣ (والأونكتاد بصفة عامة) إلى إثبات فعالية مشورته المسبقة المقدمة في جنيف بخصوص التحليل والسياسات وكذلك تخصيص وقت كاف للعمل الاستراتيجي المتعلق بمجلس التجارة والتنمية.

٥- الاتصالات والنشر

٦٥- الاتصالات جانب ضعيف من اهتمام شعبة التجارة الدولية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها الشعبة الوحيدة التي ليس لديها تقرير تميز به وبالتالي ليس لديها فرص وخبرة للاضطلاع بحملة كبيرة وفعاليات في مجال الاتصالات، ثم لأن الاتصالات الجماهيرية ومهارات الوسائط الرقمية ليست مجال خبرتها الرئيسية. بيد أن هناك العديد من الرسائل المهمة والجديرة بالاهتمام في مختلف مجالات عمل البرنامج الفرعي ٣، مثل الاعتبارات الجنسانية، والمفاوضات التجارية، والخدمات، والتجارة البيولوجية، وأهداف التنمية المستدامة، إلخ. غير أن تسخير ذلك غير ممكن لسوء الحظ في ظل عدم وجود استراتيجية متسقة للاتصالات.

٦٦- وحاولت شعبة التجارة الدولية إشراك وحدة الاتصالات والمعلومات والتوعية في تحسين اتصالات الشعبة على شبكة الإنترنت وخارجها في مناسبات رئيسية مثل مؤتمر التجارة البيولوجية ومنتدى الخدمات العالمي في بيجين. على أن هناك حاجة لخطة للاتصالات فيما بين الشعب مدعومة بميزانية للمتدربين والخارجيين، بالتعاون مع وحدة الاتصالات والمعلومات والتوعية.

دال - الفعالية

١ - الاستخدام التكميلي لطرائق العمل الرئيسية الثلاثة

٦٧- تكشف البيانات عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ التقسيم الحاصل على مستوى الركائز الثلاث على النحو التالي (المرفق ألف، الجدول ألف ٣):

(أ) المطبوعات البحثية استأثرت بـ ٣٩١ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١١٧ (٣٥ في المائة) و ٤٠٢ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١٠٩ (٣٦ في المائة)، على التوالي؛

(ب) الخدمات الاستشارية، وحلقات العمل والحلقات الدراسية، والمشاريع الميدانية استأثرت بـ ٤٩٠ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١١٧ (٤٤ في المائة) و ٤٧٨ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١٠٩ (٤٣ في المائة)، على التوالي؛

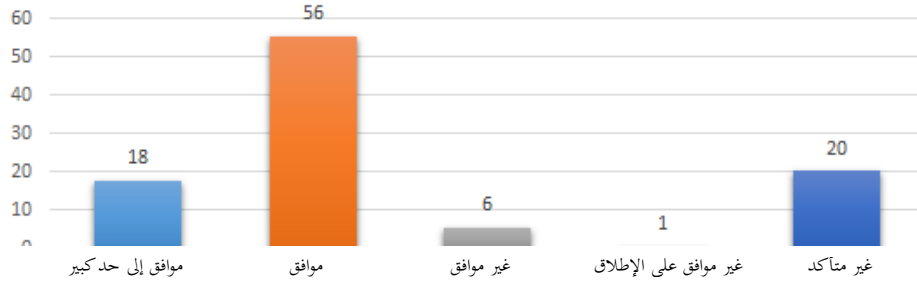
(ج) الوثائق البرلمانية والخدمات الفنية للاجتماعيات وفرق الخبراء استأثرت بـ ٢١١ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١١٧ (١٩ في المائة) و ١٩٩ من نواتج العمل شهرياً من ١ ١٠٩ (١٨ في المائة)، على التوالي، أو خمس الموارد البشرية للبرنامج الفرعي ٣.

٦٨- وأنهى البرنامج الفرعي ٣ نواتج من عمله في الوقت المناسب، باستثناء القليل من المطبوعات المؤجلة. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، سجل البرنامج الفرعي ٣ معدل استخدام الأموال من خارج الميزانية بنسبة ٨٩ في المائة، حيث أنفق ١٥,٦٥ مليون دولار من ميزانية قدرها ١٧,٦٠ مليون دولار (المرفق ألف، الجدول ألف ٢). وفي مجال سياسة المنافسة، توسع الإنجاز كثيراً، بالحصول على تمويل إضافي لعمليات استعراض الأقران الطوعي (١٢ عملية استعراض وكان مقرراً إجراء أربعة). وعلى هذا المنوال، استخدم البرنامج الفرعي ٣ اجتماعات الخبراء ومناسبات إقليمية بفعالية للترويج للتجارب والنتائج المستمدة من عمليات استعراض سياسات الخدمات، مما أدى إلى زيادة الطلب على عمليات استعراض أو تكييف السياسات القائمة دون طلب إجراء استعراض شامل.

٦٩- ويعرب العديد من الجهات ذات المصلحة عن تقديرها لاستجابة شعبة التجارة الدولية بقوة للطلبات. على أن هذا الرأي لا يحظ بالإجماع. فنتائج الاستقصاء عبر الإنترنت تبين أن ثمة شريحة كبيرة من الذين ردوا على الاستقصاء متشككة في مدى كفاءة وفعالية الاستجابات (الشكل ٩).

الشكل ٩

الأونكتاد يستجيب بكفاءة وفعالية لطلبات التعاون التقني المقدمة من الدول الأعضاء



٢- أوجه التآزر مع برامج فرعية أخرى

٧٠- لقد بذلت شعبة التجارة الدولية جهوداً جبارة من أجل إيجاد سبل التآزر وثمة أمثلة ملموسة على التعاون الفعال فيما بين الشعب. فالتعاون جيد بوجه خاص مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة الاستثمار والمشاريع. وتشمل أمثلة التعاون مع شعبة الاستثمار والمشاريع ما يلي: تقديم مساهمات في تقرير الاستثمار العالمي بشأن جوانب التجارة وفي عمليات استعراض سياسات الاستثمار وبشأن سياسة المنافسة المتصلة بالاستثمار؛ وجوانب التدابير غير التعريفية من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وتدابير سياسات الاستثمار؛ والصّلات الاستثمارية في الخدمات؛ ومساهمات مشتركة في الدورات التي تجرى عبر الإنترنت وفي الدورات الخاصة بالفقرة ١٦٦ (بالتعاون مع شعبة التكنولوجيا واللوجستيات). وثمة إمكانية لمزيد من التعاون في مجال إحصائيات التجارة والاستثمار، لا سيما في سياق سلسلة القيمة العالمية، وخدمات الأسلوب ٣ (تدابير الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الخفيض الكربون المتصل بالإعانات البيئية)، إلخ.

٧١- وتشمل الأمثلة على التعاون مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ما يلي: الإعداد للدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لأثيوبيا وغامبيا؛ والاقتصاد الخلاق في كابو فيردي وموزامبيق؛ ودراسات إفرادية قطرية بشأن التجارة والاعتبارات الجنسانية في أنغولا ورواندا؛ وبعثات مشتركة إلى مناسبات مؤتمرات إقليمية مثل اجتماعات الاتحاد الأفريقي بشأن التجارة البينية الأفريقية. ويشر مستوى وروح التعاون حالياً - لاحظته فريق التقييم بنفسه في ليسوتو - بنتائج جيدة للغاية وبكفاءة عمل الأونكتاد من حيث التكاليف في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي اقتصادات أخرى ضعيفة هيكلية وهشة وصغيرة. على أن هناك حاجة لزيادة الفاعلية في تعزيز الكم الهائل من الخبرة التي اكتسبها الأونكتاد على المستوى القطري. ولما كان البرنامج الفرعي ٥ منظماً جغرافياً، فهو يتمتع بأفضل الفرص للتفاعل على المستوى القطري ودعم هذا الجهد.

ويلاحظ فريق التقييم أن هذا التزاوج بين الخبرة الوظيفية والجغرافية حيوي لفعالية النتائج على المستوى الوطني، وينبغي تشجيعه وتحفيزه ورصده في المستقبل.

٧٢- أما التعاون مع شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية فيبدو أنه اقتصر على الإحصائيات. وتجدر الإشارة إلى أن شعبة التجارة الدولية ليس لها إسهام كبير في التقرير المشهور *تقرير التجارة والتنمية*. وفي الوقت نفسه، يتفوق البرنامج الفرعي ٣ على البرنامج الفرعي ١ في عدد نواتج البحث في مجال السياسات، لكن هذه الأخيرة ليست في مستوى *تقرير التجارة والتنمية* من حيث المقروئية والبروز والنفوذ والاهتمام به. وثمة العديد من المطبوعات التي توضع دون مساهمة أو استعراض الأقران من جانب الشعب الأخرى^(٥). ثم إن عناوين بعض اجتماعات الخبراء والمطبوعات للبرنامجين الفرعيين تبين وجود أوجه تداخل وإمكانية لمزيد من التآزر (المرفق ألف، الجدول ألف ٧).

٧٣- ونظراً لانخفاض مقروئية العديد من المطبوعات، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٩، هناك جدوى لترشيد عدد المطبوعات والنظر في إمكانية إيجاد بعض المنتجات المشتركة، لإرساء ثقافة انسجام الرسائل عبر مختلف الشعب، وهو ما لم يكن كذلك دائماً. وترجع الأسباب الدفينة لذلك أيضاً إلى الثقافة المؤسسية السائدة المتمثلة في السير المنغلق للعمل، مثلما أشار موظفو الأونكتاد في مختلف الشعب.

٧٤- على أن عدداً من موظفي الأونكتاد لاحظوا أن القيادة الحالية حاولت بصدق إزالة العراقيل الداخلية والمبادرة بإيجاد أوجه تآزر فيما بين الشعب، في حدود القيود المؤسسية القائمة. وهذه الجهود يجب أن تستمر وأن تُدعم أيضاً، مع استعداد البرنامج الفرعي ٣ (والمنظمة) للاضطلاع بولاية جديدة ابتداءً من الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية ومع وجود نُهج إنمائية جديدة تطلبت أهداف التنمية المستدامة.

٣- التعاون فيما بين الوكالات

٧٥- يكشف البرنامج الفرعي ٣ عن ثقافة تعاون مع عدد من الهيئات الإقليمية والتقنية. ومن أبرز أشكال هذا التعاون الشراكات في الإحصاءات التجارية، والتدابير التعريفية وغير التعريفية مع مصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ والشراكات مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية؛ والشراكات المواضيعية مع اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهتدة بالانقراض بشأن التنوع البيولوجي وشبكات المنافسة الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إطار برنامج

(٥) قد يكون الأمر كذلك أيضاً بالنسبة لشعب أخرى، لكن لم يكن بالإمكان أن يتناوله هذا التقييم. على أن شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة استعرضت على مستوى الأقران الدراسات الفردية القطرية بشأن التجارة والاعتبارات الجنسانية.

المساعدة التقنية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية. وثمة أمثلة إيجابية أيضاً على التعاون، في جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للأمم المتحدة ومبادرة "توحيد الأداة" التابعة للأمم المتحدة. بيد أن هناك فرصاً لتكثيف التعاون في إطار هذه المبادرة، يضطلع الأونكتاد فيه بدور المرشد الداخلي ومقدم الخبرة للوكالات الممثلة بشأن المسائل التجارية. ويذكر مرة أخرى أن ذلك يتطلب تعاوناً وثيقاً بين شعبة التجارة الدولية وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة والمانحين ووكالات الأمم المتحدة التي لديها وجود في الميدان.

٤- الإدارة القائمة على النتائج

٧٦- تعد مؤشرات النتائج للبرنامج الفرعي ٣ (ولمحمل برنامج الأونكتاد) ابتدائية ويمكن، بالنظر إلى العديد من نقاط التماس مع البلدان، بلوغها بسهولة كبيرة. فهي تُبلَّغ فقط عن عدد البلدان المستفيدة، دون تفصيل دلائل نتائج التنمية المحددة المتصلة بعمليات التدخل البرنامجية. فالإبلاغ ينم عن تعبير تدبيري أكثر منه تعبير تغييري، وذلك أساسي لإطار الإدارة القائمة على النتائج.

٧٧- وقد أُطلقت عملية لإطار الإدارة القائمة على النتائج على نطاق الأونكتاد قاطبة في عام ٢٠١٣، لكن يقال إن التقدم المحرز بشأنها بطيء. وبالرغم من عدم اطلاع التقييم على هيكلية هذا الإطار، من المهم إدراج مزيد من الإسهام والإبلاغ الرسميين من قبل الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية بشأن الاستخدام المحدد للمعارف والقدرات التي يدعمها الأونكتاد ونتائجها.

ثالثاً- الاستنتاجات

٧٨- يخلص التقييم، استناداً إلى النواتج والمعلومات الأولية، إلى أن العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٣ كان في محله وملياً لاحتياجات أصحاب المصلحة وكان عبارة عن مساهمات مادية في جميع مسارات عمله لتعزيز الفهم والتحليل والقدرات على صياغة السياسات في عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، فضلاً عن البلدان متوسطة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧٩- إن ثقافة الالتزام المؤسسية بالروابط الإنمائية للتجارة، والخبرة التقنية الموجودة في مجالات متعددة، والصِلات بشبكات خبراء عالمية قوية، والقدرة على التجميع بوصف الأونكتاد وكالة تابعة للأمم المتحدة تمثل كلها الحيز الرئيس الذي يتموقع فيه الأونكتاد في نظام إيكولوجي إنمائي

مكتنظ. وقد تجلّت هذه الميزات في شكل نتائج ملموسة في مجالات تلقت دعماً ثابتاً وقابلاً للتنبؤ به من خارج الميزانية.

٨٠- وطوّر البرنامج الفرعي ٣ منهجيات وأدوات ونُهج مفيدة تلائم التوحيد وإعادة الإنتاج، ومن ثم إيجاد فئة جديدة من السلع العامة في مجالات التدابير غير التعريفية، وسياسة المنافسة، وسياسة الخدمات، والتجارة البيولوجية، والتجارة والاعتبارات الجنسانية، التي يمكن توسيعها لتشمل قطاعات أخرى أيضاً.

٨١- ويتعين على البرنامج الفرعي ٣ أن يقيم توازناً بين ولاية واسعة للغاية ومجموعة واسعة ومتشعبة من احتياجات أصحاب المصلحة، بدعم محدود بل متأرجح من المانحين، الذين يقررون هم والمستفيدون في الغالب فيما يخص، والمنافسة عليه مع آخرين، لا سيما الوكالات الثنائية. وفضلاً عن ذلك، كان منصب المدير شاغراً لمدة طويلة خلال الفترة المشمولة بالتقييم. وتمكن البرنامج الفرعي ٣ من إيجاد هذا التوازن الصعب إلى حد لا بأس به، وحقق إنجازات جيدة بموارد من خارج الميزانية تقل عن مليون دولار سنوياً لكل مجموعة.

٨٢- ويسعى البرنامج الفرعي ٣ إلى تحقيق مستويات جيدة من التعاون مع عدد من الوكالات الدولية والإقليمية في جميع مجالات الممارسة وهو ما تمكن منه، وهو قادر على إثبات إقامته شركات جيدة مع بعض الشعب، بالرغم من أن هذه الشركات كانت غير كافية مع شعبة واحدة لديها صلات تحليل مواضيعية وسياساتية وثيقة مع البرنامج الفرعي ٣. وبعض العوامل المسببة لهذا التعاون دون الأمثل خارجة عن سيطرة البرنامج الفرعي ويجري بذل الجهود اللازمة لمعالجتها من خلال اتفاقات بين الشعب.

٨٣- وهناك صعوبات لإثبات أوجه التآزر والنتائج الملموسة من المطبوعات البحثية والعمل التوافقي الحكومي الدولي، وهو ما استهلك حصة كبرى من ميزانيات البرامج ويضطلع بها في جنيف حصراً، رغم وجود أمثلة على صلات فعالة فيما بين الركائز في العمل الخاص بسياسة المنافسة وسياسة الخدمات. وهناك بعض العوامل خارج نطاق تأثير البرنامج الفرعي، ومتجذرة في هيكلية الأونكتاد، وتحتاج إلى أن تُسوى على مستوى المنظمة بأكملها وذلك من قبل الدول الأعضاء مباشرة. على أن البرنامج الفرعي ٣ لا يستطيع الإبلاغ عن ثماره وميزاته النسبية ورسائله الرئيسية من كيان عمله الضخم في ظل عدم وجود استراتيجية اتصالات مناسبة.

٨٤- ومؤشرات النتائج للبرنامج الفرعي ٣ وكذلك لجميع برامج للأونكتاد الفرعية، ابتدائية ورقمية بطبيعتها. ونظراً لتعدد نقاط تماسها للتفاعل مع الحكومات، فرادى وجماعات، فإن التغطية الرقمية هدف سهل المنال نوعاً ما. ومن الضروري إيجاد إطار قوي للنتائج لتعقب دلائل الآثار المحددة الواقعة على المستوى القطري المرتبطة بعمليات التدخل البرنامجية في إطار الركائز الثلاث.

رابعاً- التوصيات الاستراتيجية والعملية

٨٥- تعكف الأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ واعتماد أهداف التنمية المستدامة. ومن وجهة النظر البرنامجية، ومقارنة بما ورد في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية من ذكرٍ عابرٍ، فإن ذكر التجارة في أهداف التنمية المستدامة ذكراً بارزاً (ذكراً صريحاً في الأهداف ٢ و ٣ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٧، وضمنياً في الأهداف ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١١ و ١٣) ينطوي على انعكاسات بالنسبة لاستراتيجية وخطط عمل الأونكتاد وربما هيكل المنظمة. ويجب أن يستجيب البرنامج الفرعي ٣ للنموذج الإنمائي الجديد وأبعاده المتعددة، وكل ذلك في حدود القيود على موارد الميزانية العادية الثابتة.

ألف- تصميم البرامج

٨٦- التوصية ١: النظر في إمكانية صياغة برنامج متكامل بين الشعب أو على الأقل برامج على نطاق الشعب مزودة بمؤشرات ذات تعبير تغييري مناسبة لإبراز المساهمات وأوج التأزر وآثار الأنشطة، وذلك بهدف الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة وتحسين فعالية تخصيص الموارد وأوجه التأزر فيما بين التخصصات.

باء- الفعالية

٨٧- التوصية ٢: استعراض عدد المطبوعات والإلكترونية وتفعيلها قدر الإمكان عن طريق مشاورات الدول الأعضاء وفيما بين الشعب، والبدء في إطلاق عدد قليل من المطبوعات المشتركة مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة وشعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية، في إطار اتفاقات بين الشعب.

٨٨- التوصية ٣: العمل حسب مقتضى الحال على توسيع المبادرات على مستوى السياسات من أجل التنمية في تصميم المشورة في مجال السياسات، والمطبوعات، والتعاون التقني، والوثائق البرلمانية، وغيرها من الأنشطة المتصلة بالبرنامج الفرعي.

٨٩- التوصية ٤: تمكين برنامج العمل المتصل بالتجارة والاعتبارات الجنسانية من مزيد من الربط المباشر وتحسين وظيفة التوعية لقسم التجارة والاعتبارات الجنسانية في مبادرات صياغة السياسات التجارية، مع الاحتفاظ على الهوية المحددة لقسم التجارة والاعتبارات الجنسانية باعتباره الجهة الرائدة في مجال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نطاق الأونكتاد.

٩٠- التوصية ٥: استكشاف إلى أبعد حد ممكن ما قد يتحقق من كفاءة من حيث التكاليف في ترتيبات استضافة ولوجستيات وجدول مواعيد الدورات الإقليمية التي يقيمها كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٩١- التوصية ٦: بلورة منهجيات لفهم التدفقات التجارية للسلع والخدمات التجارية والعمل، عن طريق ركيزة بناء التوافق، على استطلاع مشاورات الدول الأعضاء بشأن التصنيفات المحتملة للتعريفات للسلع والخدمات البيئية؛ وتحليل اللوائح البيئية في سياق التدابير غير التعريفية؛ واستكشاف تصميم أداة تعقب السياسات لجميع البلدان في مختلف المجالات الرئيسية، باستخدام المصادر والأدوات نفسها المستخدمة لجمع البيانات بشأن التدابير غير التعريفية.

٩٢- التوصية ٧: إضافة بُعد تغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة في جميع المشورات المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال خطط عمل مشتركة مع فرع التجارة والبيئة وتغيير المناخ والتنمية المستدامة.

٩٣- التوصية ٨: النظر في إمكانية إطلاق مشروع رائد للدرجحة المشتركة مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة يغطي عمليات تقييم الاحتياجات، والتسويق والاتصالات، وتنسيق البعثات والتخطيط، وتعبئة الموارد، وتنفيذ مشاريع تنمية القدرات المتصلة بالتجارة، بما يشمل مشاريع الإطار المتكامل المعزز.

٩٤- التوصية ٩: العمل، في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للأمم المتحدة والممولة من المانحين، على تجريب مذكرات تفاهم مع وكالات في الخط الأمامي وتضمينها التوجيه وتنمية القدرات المتصلة بالتجارة لموظفي الوكالات العاملة في الميدان على يد الأونكتاد.

٩٥- التوصية ١٠: إدراج مكاتب منظمات غير حكومية معنية ومناسبة، ومؤسسات المعونة ووكالات المعونة الثنائية في الدعوات لحضور حلقات دراسية ومناسبات ذات أهمية.

جيم- الاتصالات

٩٦- التوصية ١١: تصنيف جميع المطبوعات والأنشطة المتصلة بالنشر ضمن خطة اتصالات متكاملة، بالاشتراك مع وحدة الاتصالات والمعلومات والتوعية، لاستخلاص نواتج أساسية من الركائز الثلاث، وإدماج الأدوات الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعية من أجل التوعية وإشراك الجهات ذات المصلحة.

دال - مسائل أخرى

٩٧- التوصية ١٢: العمل، بدعم خارجي إذا لزم الأمر، على صياغة برامج عمل لفترة سنتين باستخدام أفضل الممارسات في مجال الإدارة القائمة على النتائج، وانتقاء مؤشرات ملموسة أكثر تفي بالأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية المكرسة في أهداف التنمية المستدامة.

٩٨- التوصية ١٣: العمل، في سياق تصميم المساعدة التقنية وتحديد أولوياتها، على استطلاع قدرات البلدان ومدى استعدادها على تحمل التزامات تنفيذية على صعيد الإصلاح التنظيمي والسياساتي والمؤسسي وإبلاغ مجلس التجارة والتنمية عن النتائج.